جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية

السنة: ثانية ليسانس

مقياس: إقتصاد جزائري

الفوج: 2

الشعبة: ع إقتصادية

عنوان البحث:

برنامج الإنعاش الإقتصادي (2000/2004)

من إعداد الطلبة:

درار دعاء

رايس خيرة

إشراف الأستاذ:

د. إليفي محمد

سنة الجامعية:(2021/2022)

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الأول:ماهية برنامج الإنعاش الإقتصادي

المطلب 1: مفهوم برنامج الإنعاش الإقتصادي

المطلب 2: وسائل تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي

المطلب3: دوافع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي

المطلب4: شروط تطبيقه

المبحث الثاني: المخططات الإقتصادية لسير البرنامج

المطلب1: وصف المخطط و منهج سيره

المطلب 2: أهداف المخطط

المطلب 3: نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي

خاتمة

مقدمة: انطلاقا من 1999 استعادت الدولة دورها الإقتصادي و الذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، و بحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى أدرجت في مخططات تنموية لم يسبق لها مقياس برنامج الانعاش الاقتصادي (2000-2004) جاء هذا البرنامج ضمن الإصلاحات الإقتصادية المعمقة التي تهدر إلى تحريك النشاط الإقتصادي بعد معادلته من الركود في مجمل آلياته، و ذلك عن طريق إعطاء الميزانية دور في تمويل التنمية بحيث يتم تحفيز الإستثمار الداخلي الخارجي، يتمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الزوجة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية لعزيز المصلحة العامة و تحسين مستوى المعيشة و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، و تطبيقا لبرنامج الحكومة فإنه يدفع الأنشطة الإقتصادية عبر كل التراب الوطني و على وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترى تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل و تحسين القدرة الشرائية فهي تتدرج في إطار مكافحة الفقر و سياسة التهيئة العمرانية الرامية الى تقليص من عدم التوازن المحلي و ما بين الجهوي و من هذا المنطلق ما هو برنامج الإنعاش الإقتصادي و دوافعه و ما هي خطة تنفيذه؟

المبحث الأول: ماهية برنامج الإنعاش الإقتصادي

المطلب1: مفهوم برنامج الإنعاش الإقتصادي

تعتبر سياسة الإنعاش الإقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي في المدى القريب و من ثم فهي سياسة ظرفيّة بالدرجة الأولى، تهدف إلى دعم النشاط الإقتصادي برسائل مختلفة تتمثل أساسا في وسائل الميزانية إضافة إلى بعض الوسائل النقدية و غالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام الحكومي المتمثل في مشتريات السلع و الخدمات قصد تحفيز الإنتاج و بالتالي دعم النمو، كما يمكن اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش ما دام العرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)

المطلب 2: وسائل تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي

لتطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي استعمل الدولة واحدة من وسائل التالية الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الإثنين معا

<u>تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي بواسطة الطلب:</u>

و يتم ذلك من خلال:

التحويلات الإجتماعية و هي تلك المعونات التي تعتمدها الدولة للأفراد قصد إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة قصد رفع القدرة الشرائية للطبقات

الهشة ، كالمنح الممنوحة للبطالين ، دعم السلع ذات الإستهلاك الواسع ، منح لذوي الحاجات الخاصة.

التقليل من معدلات البطالة مثلا و ذلك من حلال القيام بمشاريع استثمارية اقتصادية او إجتماعية كانت.

تكييف الضرائب و من ثم زيادة الدخل الفردي بطريقة غير مباشرة و من ثم رفع القدرة الشرائية للمواطن ، الأمر الذي ينعش الإقتصاد فيما بعد.

تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي بواسطة العرض:

و هدف هذه السياسة هو أن تنتج المؤسسات سلعها و خدماتها بأقل تكلفة ، و ذلك من خلال تشجيع هذه المؤسسات و جعلها أكثر تنافسية بتخفيض الضريبة ، التقليل من منح رخص الإستراد و هكذا تشجعها على الإستثمار ثم التوسع ، البقاء، النمو.... الخ

المطلب 3: دوافع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي

يمكن حصر هذه الدوافع في كونها إقتصادية و أخرى إجتماعية على النحو التالي:

ضعف معدلات النمو الإقتصادي و هذا بعد الأداء الهزيل لمعدلات مداخيل قطاع المحروقات خاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986 أين تهاوت أسعاره، أثر هذا الأخير على أداء الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر، لذا تستعرض تطوراته من خلال الجدول التالي هذا الأخير يعتبر من أهم مؤشرات النمو الإقتصادي خلال الفترة (2000/1986)

الجدول:مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دج)
1986	1.5	-0.2	13008.773

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على:

البنك الدولي على الموقع بيانات أطلس العالم، صندوق النقد الدولي

من الجدول أعلاه نلاحظ

متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قدر ب0.2-في سنة 1986، إذا كان نصيب الفرد منه بالدينار الجزائري 13008.773 دج ليبقى بنفس الوتيرة إلى غاية سنة 1991 تقريبا

ليتحسن أداؤه فقد سجل 1.5 سنة 1992 ليتحسن معه معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي ب 40908.035 دج

ليعاود الانخفاض في سنة 1993 و 1994 بمعدل تغير قدره 2.102-و 0.9- على التوالي و هذا ضمن برامج التصحيحات الخارجية التي أقرتها الدولة بمعية الهيئات المالية الدولية و

التي أملت شروط أكثر ما نقول عنها تعسفية لكن كان لا مناص و لا خيار منها

ليتحسن أداء الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1995 بمعدل تغير قدره 3.848+ إذ بلغ معه متوسط نصيب الفرد منه 71453.671 دج و ليعرف ذروته في سنة 1998 بمعدل قدره 5.098+ تضاعف معه متوسط نصيب الفرد 95926.075 دج و هذا مع الارتفاع الطريق لأسعار النفط ، لكن ساعان ما تهاوى أداؤه ما بين 1999 و 2000 ب 3.2،3.8 على التوالي

و الملاحظ هو ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ عرف هذا الأخير معدلات متباطئة بداية من 1986 إلى غاية 2000 الأمر الذي أثر على معدلات النمو الإقتصادي خلال هذه الفترة ، هذا الأخير الذي تأخر كثيرا بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولي لكن مباشرة بعد احسن أسعاره بداية من 2001 و نهاية 2000 توب على الدولة صياغة و تطبيق حزمة من برامج التنمية السابقة الذكر لدعم النمو الإقتصادي خاصة بعد توقف الإستثمارات العمومية منذ بداية الثمانينات

ارتفاع معدلات البطالة هذه الأخيرة التي تفاقمت معدلاتها بعد أزمة 1986.

النمو الديمغرافي المتزايد نتيجة عدم تنظيم النسل و كذا تحسن مستويات الصحة الأمر الذي صعب استوعاب هذا التزايد

الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عرفها الإقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية 1986 التي توقفت معها المشاريع الاستثمارية الأمر الذي فاهم معدلات البطالة إذ لم تتحدث عدد

مناصب الشغل 75000 منصب شغل خلال الفترة (1985-1989) في حين كان 140000 منصب شغل خلال الفترة (1980-1984).

المطلب 4: شروط تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي

*مرونة الإنتاج بالنسبة للطلب إذ يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة نتاجها

 أن يكون الميل الحدي للإستراد ضعيفا، و من ثم الاتجاه القوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات المحلية

زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي من طرف المؤسسات و أن لا يكون هدفها الزيادة في تحقيق هامش الربح بالنسبة لها

ان يكون الناتج الداخلي الخام الفعلي خال من التضخم أو بحدة أقل و بدون عجز خارجي يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامل و طبعا لذلك يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي الخام الكامن و الناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما و هو ما يسمى برحمة "أوكن" و يعجبك استعمال السياسة الميزانية التوسعية أنه لا يسمح دائما بإخراج الإقتصاد من الركود خاصة إذ كانت المديونية العمومية مرتفعة

<u>المبحث الثاني:</u> المخططات الإقتصادية لسير البرنامج

المطلب 1: وصف المخطط و منهج سيره

أقر مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في أفريل 2001 و هو عبارة عن مخصصات مالية موزع على طول الفترة (2001-2004) بمخصصات متفاوتة و تبلغ قيمته الإجمالية حياتي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار و هو يعتبر برنامجا ضخما قياسا بإحتياطي الصرف الذي سجل قبل سنة 2000 و المقدر ب 119 مليار دولار، ضف إلى ذلك هذا البرنامج لا بهدف على تسوية المشاكل الموجودة و إلا خو كذلك التأخر المسجل المتراكم على مدى عشرية الأزمة، و إلى تخفيض التكلفة الإجتماعية للإصلاحات و المساهمة في إعطاء دفع جديد للنمو الإقتصادي

المطلب 2: أهداف مخطط البرنامج الإنعاش الإقتصادي

تتمثل أهدافه فيما يلي:

توسع شبكات الإتصال السلكية و اللاسلكية و الخدمات البريدية

فك العزلة عن المناطق النائية

بلوغ معدل نمو إقتصادي 5 و 6٪ سنويا على مدار 4 سنوات

تخفيض نسب البطالة عن طريق رفع مستوى الإستغلال الفلاحي

توفير السكن و التخفيف من حدته بتخصيص جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع

الحد من ظاهرة التهميش،الفقر، الإقصاء

صياغة البنى التحتية

اختتام المشاريع التي هي في طور الإنجاز

دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة

تهيئة و انجاز الهياكل القاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية لأفراد المجتمع

مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي :

محتوى مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي يمكن توضيحه على النحو التالي:

الجدول: محتوى مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (الوحدة مليار دولار)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع المبائع	مجموع النسب
دعم الإصلاحات	30.0	15.0			45.0	8.6
دعم إنعاش القطاع الإنتاجي الفلاحي الصيد البحري و الموارد الصيدلية	10.6	20.3	22.5	12.0	09.5 55.9	12.4
التمية المحلية و البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8

تتعلم الخدمات العمومية و تحسين إطار حياة و معيشة المواطن	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1

Source : le programme de soutien à la relance économique. Rapport de consulat d'Algérie à montread

و من خلال الجدول أعلاه نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات على النحو التالي:

أ-دعم النشاطات الإنتاجية:

القطاع الفلاحي:

انطوى هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هذا الأخير الذي كانت أهم برامجه مرتبطة ب:

مكافحة الفقر و التهميش لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية و معالجة ديون الفلاحين و قدرت تكلفة البرنامج ب 65 مليار دج

تعزيز حركية التدارك و تأهيل المستثمرات الفلاحية

ترقية التكوين و البحث و الإرشاد

تحسين شروط تثمين المنتجات الفلاحية و تسويتها عن طريق التكامل الفلاحي الغذائي ، و تنظيم الأسواق ، وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية

النهوض بأنظمة ملائمة لضبط السوق

تغطية الإستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني

تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية

تحقيق تنمية مستدامة في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية

مباشرة بعد الانطلاق في تطبيق سجل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أرقاما مشجعة و هذا ما تعكسه عدد مناصب الشغل المستحدثة من خلال الجدول التالي:

الجدول: تطور مناصب العمل الفلاحية المستحدثة(2003/2000)

السنوات	عدد مناصب الشغل المحققة	٪
2000	142.287	21.68
2001	171.000	26.06
2002	163.499	24.92
2003	179.291	27.32
المجموع	656.077	100

Source : république algérienne démocratique et populaire ministère de l'agriculture : PNDA indicateurs synthétiques consolides Décembre er 2002. Juillet 2003

و من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد مناصب العمل المستحدثة قفز من 142 منصب عمل في سنة 2000 إلى 171 سنة واحدة، ثم لتتضاعف مناصب العمل و تقفز إلى 179 منصب عمل في سنة 2003 بنسبة قدرها 27.32٪ و هذا إن دل على شيء إنما يدل على الأهمية النسبية التي حظي القطاع الفلاحي متحصلا على المرتبة الثالثة ضمن المساهمة في رفع من معدلات الناتج الداخلي الخام بعدما كانت مساهمته ضئيلة جدافيه لأن الأهمية النسبية كانت معطاة القطاع الصناعي في فترة الثمانينات

الصيد و الموارد المائية:

هذا البرنامج يتضمن أساسا في أول المطاف(البناء، التصليح، الصيانة البحرية) و في آخر المطاف (التكييف، التقييم، التبريد،النقل...الخ)للأنشطة الإنتاجية

لذا حظي هذا العنصر في إطار هذا البرنامج باهتمام خاص في إطار قانون مالية 2001 و علة النحو التالي:

تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري

ادخال تعديلات جبائية و شبه جبائية، جمركية تهدر الى دعم نشاط المتعاملين

إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات ، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد و تربية المائيات

و جدير بالذكر أن المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج قدر ب 9.5 مليار دج

التنمية المحلية و البشرية: باشرت الدولة في تخصيص مبالغ معتبرة لنهوض ببرامج التنمية المحلية و البشرية ، هذه الأخيرة التي تعتبر كأحد أهم شروط بعث و دعم النمو الإقتصادي ، حيث خصص لهذا الغرض غلاف مالي قدر ب 113 مليار دج و يعمل البرنامج ما يلي:

يحدد نشاط الدولة في التكفل بالإنشغالات المحلية على عدة مستويات حيث تكمن مهمتها في التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين

انجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع للتجهيزات و الأنشطة على كافة التراب الوطني

تنمية الموارد البشرية: تقدر تكلفة البرنامج 90.3 مليا دج ثم اختيار المشاريع وفقا لانعكاساتها المباشر على حاجيات السكان ، و كذلك لتقسيم الإمكانيات و القدرات الموجودة (منشآت الصحة و التربية) ، كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيّات العلمية و التقنية و التي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي

إن تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة و من أجل انجازه و بأقل تكلفة و الحصول على نتائج مرضية،وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية التي سوف تسمح ببناء ميت يسهل تطبيق قوي السوق بصفة فعالة و في هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية و الأحكام المالية

و من أجل الوصول الأهداف المسطرة في البرنامج ، ثمة علة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الإقتصاد العالمي من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أي تخصيص موارد مائيّة التي ترمي إلى تشجيع الإستثمار و تحسين عمل المؤسسة و الإسراع في إجراءات الشراكة و فتح رأس المال بالإضافة إلى التحفيز لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و يمكن تلخيص ذلك في خلق مناصب العمل

و مما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

الأغلفة المالية المرصودة خلال سنوات برنامج الإنعاش الإقتصادي (2004/2001) لجميع القطاعات السابقة الذكر هي مبالغ ضخمة لم يسبق و أن شهدها تاريخ الإقتصاد الجزائري

استحواذ قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية على حصة الأسد من نسبة الإستثمارات الإجمالية

البرنامج أعطى أهمية قصوى لمعالجة الإختلالات المحلية خاصة ما تعلق منها بمشكلة السكن

أعطى البرنامج أهمية للقطاع الفلاحي من خلال الأغلفة المرصودة له ، لأن الدولة أدركت أن هذا الأخير تتمحور حوله القطاعات الأخرى الإقتصادية و الإجتماعية

المطلب 3: نتائج برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

يعتمد تقييم برنامج الإنعاش الإقتصادي على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له و المستندة على مجموعة من المؤشرات سنعرضها على النحو التالي:

النمو الإقتصادي: عرف معدل نمو الإقتصادي على مدار اربع سنوات تطورا ملحوظا و هذا زاد يعكسه تطور الناتج المحلي الإجمالي

قطاع البناء و الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية: خصص لهذا نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج ، حيث استفاد ب 210.5 مليار دج على مدى اربع سنوات أي ما يعادل 40.1٪ و هذا ما يوحي الإهتمام الكبير الذي أولته الدولة لهذا القطاع لتدارك العجز الكبير الذي عرفه هذا القطاع، إذ شمل هذا البرنامج على جوانب أهمها

ا- تجهيزات الهيكلية للعمران: توزع هذا الأخير على النحو التالي:

البنى التحتية للموارد المائية..... 31.3مليار دج

البنى التحتية للسكك الحديدية ..... 54.6 مليارد ج

البنى التحتية الأشغال العمومية..... 45.6مليار دج

تأمين الموانئ و المطارات و الطرقات و هذا عبر نقاط دخول حماية الإقتصاد الوطني من الغش و المساس بكل أنواعه و قدرت تكلفته 1.7دج

الاتصالات و هو مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله تكلفة هذا المشروع قدرت ب 10 مليار دج

ب- إحياء الفضاءات الريفية بالجبال ، الهضاب العليا و الواحات: و توزع هذا البرنامج على النحو التالي:

المحيط..... 6.1 مليار دج

الطاقة..... 16.8 مليار دج

الفلاحة.....9.1 مليار دج

السكن ..... 35.6 دج

و كان هدف هذا البرنامج هو حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي و المحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا و الجنوب و إعطاء روح جديدة للإحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية

تجدر الإشارة أن الزيادة الحاصلة في تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي ساهم فيها أبرز القطاعات الإقتصادية التي بدورها ساهمت أيضا في رفع معدل النمو خلال فترة البرنامج

قطاع الصناعة: حققت الصناعة معدلات نستطيع القول عنها إيجابية إلى حد ما، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

القطاع /السنوات	2001	2002	2003	2004	المتوسط السنوي ٪
القطاع العام:	-1.3	-1.5	-3.2	2.6	-0.8
الطاقة	5.0	4.3	6.6	6.7	5.6
صناعة الحديد	10.4	7.0	9.1	11	9.3
مواد البناء	0.3	6.2-	7.5-	10.3-	2.3
مواد غذائية	12.4	19.1	20.6-	16.5	-17.1
مواد. كيميائية	-2.9	-5.9	10.4	-5.9	-6.2
الخشب و الورق	3.0-	2.3-	2.0-	9.4	1.9
النسيج	14.7	3.8	0.3	11.7-	5.7-
صناعة الجلود	0.6-	19.0	6.5	22	1.0-
القطاع الخاص	3.6	5.0	3.5	3.5	4.5
القطاع الصناعي =القطاع العمومي +القطاع الخاص	2.0	1.2	3.2	3.2	2.3

المصدر: تقرير وزارة المالية الوضعية الإقتصادية و المالية في نهاية سبتمبر 2004، بالإضافة إلى إعتماد على صندوق النقد الدولي 2005 الفترة (2004/2001)

من الجدول أعلاه نلاحظ:

أن القطاع العام سجل متوسط نمو سلبي بقطاع الصناعة ابتداءا من 2001.(1.3-)(1.5-)(3.2-) لسنوات 2002،2003 على التوالي باستثناء2004 التي سجل فيها نمو إيجابي قدر ب(2.6) الا ان هذا لم يساهم أكثر في رفع متوسط النمو السنوي الإجمالي الذي قدر ب (0.8-) و اذا قمنا بالتحليل اكثر نجد ان هذا التراجع راجع الى أن حل مكونات القطاع العام سجلت معدلات نمو سلبية (المواد الغذائية، المواد الكيميائية، الخشب و الورق، النسيج، صناعة الجلود)،(17.1-)،(6.2-)،(1.9)،(5.7-)،(1.0-) لسنوات 2001،2002،2003،2004 على التوالي

أما القطاع الخاص فسجل متوسط نمو سنوي إيجابي على مدار الأربع سنوات بنفس الوتيرة تقريبا 3.0،3.5،3.5 لسنوات 2001.2003.2004 ما عدا سنة 2002 الذي سجل فيها معدل نمو لا بأس به قدر ب (5٪)إذ قدر المتوسط السنوي ب (4.5٪) إلا أن هذا غير كافي مقارنة بالمبالغ المرصودة، و هذا التراجع خاصة في القطاع العمومي يمكن ارجاعه الى عدة أسباب منها التعقيدات الإدارية سوء التسيير و ضعف الى ذلك الضعف الكبير الذي أصاب القطاع خلال السنوات الماضية إثر الإصلاحات المتكررة

قطاع الفلاحة: كان هدف القطاع من خلال تطبيق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2004/2001) هو تحقيق نمو سنوي للإنتاج قدره 10٪ و إنشاء 650000 منصب عمل و هذا ما تناولناه سابقا

أما فيما يخص الإنتاج فقد استطاع القطاع لتحقيق نسبة نمو تقدر ب 13.2٪ سنة 2001 ثم ليتراجع مردود الإنتاج إلى1.3-٪ سنة 2000 بسبب الجفاف،أما سنة 2003 فشهدت تحقيق أرقاما سنة و هذا راجع لتحسن الظروف المناخية ، حيث قدرت بنسبة 17٪ و في سنة 2004 عرف الإنتاج الزراعي انخفاضا قدرت نسبته ب 3.1٪ و يرجع ذلك لانخفاض إنتاج الحبوب حيث قدر إنتاجه بحوالي 40.8 مليون قنطار

و كذا شهد إنتاج اللحوم الحمراء معدلات سلبية قدرت ب 4.8-٪

و إذا ما قارنا ما كان مخطط له من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فلم تكن النتائج المحققة تطابق مع الأهداف المسطرة ، أما فيما يخص عدد مناصب العمل المستحدثة، فاستطاع المخطط إنشاء 747000 منصب شغل شبه دائم منها 336000 منصب شغل دائم و هي نتيجة جد مقبولة

البناء و الأشغال العمومية: عرف هذا الأخير قفزة نوعية من حيث نموه فإذا انتقل من 2.8 نقطة في سنة 2001 إلى 8.2 نقطة في سنة 2002 هي خطرة عملاقة، حيث أصبحت الجزائر كلها ورشات بفضل المشاريع الإستثمارية الضخمة كما و نوعا و أموالا ساهم في الرفع من معدلات الناتج المحلي الإجمالي هذا الأخير ساهم بدوره في رفع معدلات النمو

التوازنات المالية الكلية:

معدلات التضخم: عرفت هذه الأخيرة معدلات مرتفعة خلال فترة البرنامج و *هذا* كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول: تطور معدلات البطالة

	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	4.2	1.4	2.6	3.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

أن معدلات التضخم كانت مرتفعة خلال هذه الفترة و خاصة في سنة (2004/2001)(4.2،3.6) على التوالي و هذا يرجع إلى إرتفاع المستمر و المتواصل في المستوى العام للأسعار ، أما سنوات 2002 و 2003 فشهدت انخفاض في معدل التضخم حيث سجل (1.4، 2.6) على التوالي

و من خلال ما سبق نستطيع القول ان هذه النتائج لم تتوافق مع ما كان مخطط له من خلال هذا البرنامج (2004/2001)

ميزان المدفوعات؛:

حيث حقق هذا الأخير رصيد قدر ب 9.6 مليار دولار، إلا أن الإرتفاع المتزايد للواردات سنة 2004 و المقدرة ب 40٪ مقارنة بنسبة 2003، و يرجع هذا السبب حرية التجارة الناتجة عن الانفتاح الإقتصادي

الديون الخارجية: تقلصت بفضل سياسة المتهجة من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي ، إذ بلغ 21.41 مليا دولار 2004 بعد ما كانت 25.1 مليار دولار 2000

الناتج الداخلي الخام: عرف هو الآخر معدلات لا بأس بها فإرتفع من 54.7 مليار دولار سنة 2000 إلى 84.6 مليار دولار سنة 2004 و هذا بفضل مساهمة كل القطاعات المنتجة المتمثلة في قطاع (الصناعة، الفلاحة، الأشغال العمومية)

التشغيل و الحماية الإجتماعية:

إن هذا البرنامج خصص اه غلاف مالي قدر ب 16 مليار دج يسمح بتوظيف 70000 منصب شغل دائم الفترة 2001-2004 ، في حين خصص 3 مليار دج لفائدة الشرائح الأكثر هشاشة من المجتمع ، و إعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة ، و إعادة إنعاش سوق العمل من خلال وكالة التشغيل الشباب إذ يسمح هذا البرنامج بتخفيض معدلات البطالة بنسب معتبرة

الخاتمة :

أول عمل قام به فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حينما تولى زمام الحكم هو إحداث قوانين إقتصادية جديدة تمثلت في برنامج الإنعاش الإقتصادي ، و هكذا بدأت الجزائر تشهد حركة التكيف مع الإقتصاد العالمي من خلال الشراكة الأورومتوسطية كما فتحت أسواقها أمام المستثمرين الأجانب ، لكن و بالرغم من كل هذا و انطلاقا من واقع المعاش لم تأتي عزه الإصلاحات بأية نتيجة حيث لا يزال الفساد يسيطر على الإقتصاد الوطني كما لا تظالم البيروقراطية عاتق أمام العمليات التجارية و الاستثمارات الأجنبية

و بالرغم من مساعي الدولة للحاق بركب الإقتصاد العالمي الا أنها لم تحقق تنمية مستدامة في ظل الإصلاحات الإقتصادية ، و في هذا العدد نرى أنه لا بد من توجيه جملة من التوصيات:

تنشيط بورصة الجزائر و نهج سياسة إعلامية ناجحة و وضع برامج إعلامية كاملة للترويج عن مجالات أدوات الاستثمار في الجزائر و توفير المعلومات المالية و الإحصائية اللازمة للمستثمرين

إصلاح المنظومة البنكية و ذلك بابتعادها عن التغيير الإداري و اتباعها قواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا

تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لنا لهذه الأخيرة من أهمية في تنمية الإقتصاد الوطني

أثناء تطبيق الإصلاحات لا بد من التفريق و بوضوح بين الوسائل و الغايات و الفصل في مرجعية هذه الإصلاح

وضع قوانين ردعية قابلة التطبيق على كافة المستويات لمن يمارس الفساد

توفير الإرادة السياسية من قبل صانعي القرار الراغب في الإصلاح

يجب أن تعطي التصحيح الإقتصادي أولوية للعدالة الإجتماعية و القضاء التدريجي على الفقر و البطالة

ضرورة تواجد تناسب بين معدلات النمو السكاني و الموارد الطبيعية المتاحة

وضع سياسات مناسبة لمعالجة الاختلال السكاني

قائمة المراجع :

بنك الجزائر على الموقع الإلكتروني

بوجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الإقتصادي 2001-2014 في الجزائر من وجهت الطرح الكينزي (دراسة قياسية 2001- 2010)، مجلة البشائر الإقتصادي ، العدد الأول، جامعة أسرار سنة 37

حلف فاروق ، نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش و النمو الإقتصادي مجلة القانونية و السياسية ، عدد 12 جاني 2016، جامعة الوادي

مخلوف عبد السلام، العربي مصطفى ، برنامج الإنعاش الإقتصادي الجزائري 2001 مجلة الباحث ع1 ، 2012 جامعة ورقلة الجزائر سنة 6

Ministère de l’agriculture n 00332 du république algérienne démocratique et populaire 18/07/2000 stratigie de mis en ceuvre de PNDA 2000.p04

من تحليل الباحث باعتماد على الجدول

حبارك سمير تطور المديونية الخارجية للدول النامية و تسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990-2000 رسالة ماجستير العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، السنة الجامعية 2001-2002 سنة 16

مصالح رئيس الحكومة ، مشروع برنامج الحكومة الجزائر ماي 2003 ص 15

مشروع برنامج الحكومة 2003 ص 20